

الجمعية العامة الدورة الثالثة والستون
البند ٤٩ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/63/414/Add.3)]

٢١٦/٦٣ - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ في اعتبارها على النحو الواجب قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،وإذ تعيد تأكيد إعلان هيوغو^(٢) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٣) والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً^(٤)، بصيغته التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد دورها المتمثل في تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم تعوق تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تشدد على أن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من قلة المنفعة في مواجهة الكوارث الطبيعية، عنصر شامل مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بالعلاقة الواضحة بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث والانتعاش من الكوارث وبضرورة مواصلة بذل الجهود في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلم أيضاً بالحاجة الماسة إلى مواصلة تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الحصول على ما يلائمها من التكنولوجيات المتطورة والسليمة بيئياً والفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستخدام لإيجاد حلول أشمل للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعالية وكفاءة قدرات هذه البلدان على التصدي لمخاطر الكوارث،

وإذ تسلم كذلك بأنه يمكن لبعض التدابير المتخذة للحد من مخاطر الكوارث أن تدعم أيضاً، في سياق إطار عمل هيوغو، التكيف مع تغير المناخ، وإذ تشدد على أهمية تعزيز قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال برامج الحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد أهمية المضي قدماً في تطبيق خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٤) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.

للتنمية المستدامة^(٥) والأحكام ذات الصلة الواردة فيها بشأن قلة المنعة وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

وإذ تحيط علماً بالاجتماع الوزاري الذي عقده الأمين العام في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بشأن "الحد من أخطار الكوارث في مناخ متغير"،

وإذ تلاحظ الإعلان المعنون "فلنعمل معا في خدمة البشرية" الصادر عن المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وبخاصة ما يتعلق منه بضرورة ضمان إدماج التدهور البيئي والتكيف مع تغير المناخ في سياسات وخطط الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من قلة منعة المجتمعات في مواجهة الكوارث الطبيعية وإلى التصدي لتلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على مواجهة مخاطر الكوارث ومواصلة تعزيز هذه القدرة،

وإذ تحيط علماً بحلقة العمل المعقودة في بوزنان، بولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن استراتيجيات إدارة المخاطر والحد منها، بما في ذلك آليات تقاسم المخاطر وتحويلها مثل التأمين،

وقد نظرت في توصية الأمين العام المتعلقة بقرار الجمعية العامة ٢١٩/٥٤،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث^(٦)؛

٢ - **تذكر** بأن الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو^(٧) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٨) تشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقالية صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام، من أجل القيام بأنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش في أعقاب الكوارث والقيام بعمليات التأهيل؛

٣ - **توحيب** بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وتؤكد الحاجة إلى زيادة فعالية إدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها؛ وإلى

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.H.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) انظر A/63/351.

تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والطاقات من أجل بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي بإدماج نهج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والانتعاش منها؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يكتف جهوده من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة

في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو تنفيذًا كاملاً؛

٥ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية

والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمتطوعون، والقطاع الخاص والأوساط العلمية إلى تكثيف الجهود من أجل دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية مواصلة جميع أصحاب المصلحة تعاونهم وتنسيقهم فيما يتعلق بالتصدي بفعالية لآثار الكوارث الطبيعية؛

٦ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة دمج أهداف إطار عمل هيوغو ومراعاته

بالكامل في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، ومساعدة البلدان النامية عن طريق تلك الآليات على أن تضع وتنفذ، حسب الاقتضاء، تدابير للحد من مخاطر الكوارث على وجه السرعة، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى القيام بذلك؛

٧ - **تهيب** أيضاً بمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم، في الوقت المناسب وبإطراد،

الجهود التي تقودها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من مخاطر الكوارث في عمليتي الانتعاش والتأهيل في أعقاب الكوارث، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية إلى القيام بذلك؛

٨ - **تسلم** بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تحقيق تنميتها المستدامة

وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث لأغراض، منها حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما يشمل تنفيذ إطار عمل هيوغو ومتابعته، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات الدولية لدعم تلك الجهود الوطنية؛

٩ - **تسلم** أيضاً بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تطوير قدرات

وطنية ومحلية لتنفيذ إطار عمل هيوغو، بوسائل منها وضع برامج وطنية للحد من الكوارث، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تطور بعد تلك القدرات على أن تفعل ذلك؛

١٠ - تسلم كذلك بأهمية التنسيق بين التكيف مع تغير المناخ والتدابير المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى إدماج هذه الاعتبارات بصورة شاملة في خطط وبرامج، منها الخطط الإنمائية وبرامج القضاء على الفقر، وفي برامج العمل الوطنية للتكيف في أقل البلدان نمواً، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد؛

١١ - ترحب بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي أعدت للحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة إعداد مبادرات إقليمية وتطوير قدرات الآليات الإقليمية على الحد من المخاطر وتعزيزها، حيثما توجد، وتشجع على استخدام جميع الأدوات الموجودة وتبادلها؛

١٢ - تعرب عن ارتياحها للعمل الذي يقوم به المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، وهو عبارة عن شراكة تابعة لنظام الاستراتيجية الذي يديره البنك الدولي باسم المشتركين فيه من الشركاء المانحين وغيرهم من أصحاب المصلحة، كمبادرة مهمة لدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو؛

١٣ - تشجع أمانة الاستراتيجية على مواصلة وضع أساليب محسنة لإجراء تقييمات للتعرف بالمخاطر المتعددة، بما في ذلك بشأن اقتصاد الحد من مخاطر الكوارث وتحليل تكاليف وفوائد إجراءات الحد من المخاطر المتخذة على جميع المستويات من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية؛

١٤ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم، على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات التي بإمكانها الإسهام بانتظام في بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛

١٥ - تشجع الدول الأعضاء على زيادة التزامها بالتنفيذ الفعال لإطار عمل هيوغو، مستفيدة في ذلك بشكل كامل من الآليات التابعة لنظام الاستراتيجية، مثل المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث؛

١٦ - ترحب بالدورة الثانية المقبلة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بشأن موضوع "الكوارث والفقر والضعف" والتي سيكون الغرض منها بدء استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار عمل هيوغو المتوقع أن يجري في عام ٢٠١٠، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج معلومات عن المنتدى العالمي في تقريره المقبل؛

- ١٧ - تسلم بأهمية إدماج منظور جنساني وتمكين وإشراك المرأة في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، وكذلك في استراتيجيات وبرامج الحد من المخاطر، وتشجع أمانة الاستراتيجية على مواصلة زيادة النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة؛
- ١٨ - تعترف بأهمية عمل الأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والطلبات المتزايدة على أمانة الاستراتيجية والحاجة إلى توفير المزيد من الموارد الثابتة وحسنة التوقيت والتي يمكن التنبؤ بها لتنفيذ الاستراتيجية؛
- ١٩ - تعرب عن تقديرها للبلدان التي قدمت دعماً مالياً لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث؛
- ٢٠ - تشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم تبرعات مالية كافية للصندوق الاستئماني سعياً إلى ضمان الدعم الكافي لأنشطة متابعة إطار عمل هيوغو، وتشجع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات متعددة السنوات غير مخصصة في أبكر وقت ممكن من العام؛
- ٢١ - تشجع الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار بانتظام في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛
- ٢٢ - تؤكد أهمية الحد من مخاطر الكوارث وما يستتبعه ذلك من تزايد مسؤوليات أمانة الاستراتيجية، وتطلب إلى الأمين العام أن يستكشف جميع السبل المتعلقة بتأمين تمويل إضافي لضمان توافر موارد مالية ثابتة ويمكن التنبؤ بها لتشغيل الأمانة وأن يقدم تقريراً عن هذا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين؛
- ٢٣ - تشجع الدول الأعضاء على دمج نظم الإنذار المبكر في استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم دور أمانة الاستراتيجية في تيسير تطوير نظم الإنذار المبكر؛
- ٢٤ - تؤكد الحاجة إلى التشجيع على تحسين فهم وإدراك أسباب الكوارث، وكذلك الحاجة إلى بناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال جملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما فيها المنظمات الأهلية؛
- ٢٥ - تشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه بمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين

المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ البرامج المتصلة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإدارة عملية الحد من مخاطر الكوارث في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٦ - تؤكد ضرورة اتباع نهج شامل للعمل على الحد من المخاطر وأوجه قلة المنفعة إزاء جميع الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية والأخطار المتصلة بالرطوبة الجوية؛

٢٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة ٧٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨